

## مصادر المعلومات وتنمية

### مقتنيات المكتبات\*

#### عرض: هاشم فرحات سيد

مدرس مساعد بقسم المكتبات والمعلومات  
كلية الآداب - جامعة القاهرة.

يتحمل تبعة تقديم هذه النظرة الموضوعية،  
وعرض تلك الاساليب المنهجية لمن يتطلعون  
الى الخروج من بين فكي هذه المعادلة  
منتصرين.

ولما كان من الصعوبة بمكان عند عرض  
كتاب ما، الفصل بينه وبين مؤلفه، فقد  
ترددت كثيراً عندما طلب منى عرض هذا  
الكتاب، وكان لدى من الدوافع ما يسوغ هذا  
التردد، فمنها ما يعود الى طبيعة هذا الكتاب،  
ومنها ما يرجع الى مؤلفه، والتي تكمن فى  
استاذيته الفذة، وفى علمه الغزير وخبرته  
الواسعة ولا غرو فى ذلك فهو صاحب  
مدرسة علمية فريدة، وتكمن كذلك فى أن  
لمؤلف هذا الكتاب فى النفس مكانة خاصة،  
ليست فى نفسى فقط بل فى نفس كل  
الباحثين ممن تتلمذوا على يديه، ومن يطالعون  
انتاجه ومن يعرفونه عن قرب وعن لم  
تسعدهم الأيام بلقائه، هذه المكانة تجعل المرء

يمثل الواقع المادى الحالى تحدياً للمكتبيين  
ولكل المسؤولين عن إدارة موارد المكتبات  
ومرافق المعلومات، حيث يقف هؤلاء بين  
طرفى معادلة صعبة، يمثل مجتمع المستفيدين  
بتنوع اهتماماتهم، وتعدد حاجاتهم، فضلاً عن  
نمو أوعيه المعلومات، وتشتتها تشتتاً واسعاً من  
جميع جوانبها واتجاهاتها الموضوعية،  
واللغوية، والجغرافية. الخ، أحد أطراف  
هذه المعادلة، وفى الطرف الآخر يقف عجز  
الموارد المالية فى ظل إجراءات التقشف  
وضغوط الانفاق حائلاً دون تلبية تلك  
الحاجات، واشباع تلك الاهتمامات. وليس  
هناك من سبيل أمام أولئك الذين يضطلعون  
بمهمة الموازنة بين طرفى تلك المعادلة سوى  
الادارة العلمية الواعية والتي لا يمكن أن  
تؤتى ثمارها إلا اذا اتخذت من النظرة  
الموضوعية منهاجاً، ومن الاساليب المنهجية  
سلاحاً. والكتاب الذى نشرف بعرضه اليوم

\* حشمت قاسم. مصادر المعلومات وتنمية مقتنيات المكتبات. ط ٣. - القاهرة: المكتبة غريب [١٩٩٣]. - ٤٣٧ [١] ص: ٢٢٥ سم

. - تدمك. - ٢٢٢ - ١٧٢ - ٩٧٧

يقف حائراً بين الوصف والاطراء الى حد قد يوقعه فى شبهة الرياء، أو يخرججه عن سياق هذا العرض، واما السكوت عن الاعتراف بالفضل، وذلك نكران ورذيلة غير محمودة. وأما التى تعزى الى طبيعة ذلك العمل، فتكمن فى أنه عمل ليس غريباً على القراء والدارسين والباحثين، وانما يعرفه الجميع منذ عقد ونصف العقد من الزمان تقريباً. عندما ظهرت أولى طبعاته، والتى أثارت تغييراً جذرياً فى اتجاهات البحث والدراسة فى المجال على مستوى العالم العربى. أفلا يعد من قبيل الاجترار إذا ما عرفنا بكتاب الكل يعرفه؟ كان ذلك سر التردد، كما كان فى الوقت ذاته من أقوى الدوافع الى توضيح الحقيقة، ورد الأمور الى نصابها بعد أن طمست كثير من ممارسات المؤلفين والناشرين فى عصرنا معالم التفرقة بين الاصدارات والطبعة، فنحن اليوم امام عمل جدير يختلف عن طبعته الأولى شكلاً ومضموناً، حاملاً لاهم خصائص المعرفة البشرية من نمو طبيعى، وتجديد للخلايا.

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب فى إصدارتين، الأولى عام ١٩٧٩، والثانية عام ١٩٨١ فى ٢٠٨ صفحات لكل منهما تقريباً، وحملت هذه الطبعة باصداريتها عنوان: مصادر المعلومات: دراسة لمشكلات توفيرها بالمكتبات ومراكز التوثيق. ومرور عقد كامل من الزمان على مجال حيوى كمجال المكتبات والمعلومات كان كفيلاً بأن يغير كثيراً من الاوضاع، ويثمر عن كثير من الدراسات والنتائج التى تنعكس بدورها على الممارسات

العملية فيه. وحرصاً من المؤلف - كعادته - على ألا نعيش غياهب الجهل، وحرصاً منه كذلك على كسر حاجز الجهل هذا، وازالة الهوة بيننا وبين كل جدير فى عالم غريب، يصدر كتابه فى طبعة ثانية عام ١٩٨٨، يرصد فيها تلك المستجدات والتطورات فى مجال أوعية المعلومات وبناء وتنمية المكتبات، ولما كانت هذه التطورات من التنوع والتعدد فقد حتمت على المؤلف إضافة سبعة فصول جديدة - كان من الممكن أن تشكل فى مجملها كتاباً جديداً، لولا قناعة المؤلف بتكامل الموضوع ووحده، هذا فضلاً عن إعادة صياغة بعض فصول الطبعة الأولى. وتسجيل ما طرأ على محتواها من جديد. وكان من نتيجة ذلك أن يصدر الكتاب بعنوان يحمل تعديلاً جديداً عن طبعته السابقة، فيصدر بعنوان: مصادر المعلومات وتنمية مكتبات المكتبات (فى ٣٩٩ صفحة)، ومسايرة من المؤلف كذلك للسرعة التى يسير بها العصر، ورصده لاهم أحدث التطورات فلم يكده يمضى نصف عقد حتى يصدر الكتاب فى طبعة ثالثة (١٩٩٣) تزيد فى حجمها عن ضعف الطبعة الأولى (٤٣٨ صفحة) اليس ذلك كله جديراً بأن يزيل كل تردد نحو عرض هذا الكتاب، وان يشير فى النفس فضولاً لاحاطة المهتمين بمحتوى هذا الكتاب فى ثوبه الجديد.

صدرت هذه الطبعة فى خمسة عشر فضلاً متتابعة تتابعاً منطقياً دون تقسم الى أبواب أو أقسام، ولكن حسبما تمليه علينا ظروف هذا العرض، يمكن تقسيم الكتاب إلى قسمين

يلاقى اهتماماً كبيراً من جانب المكتبيين على مستوى الممارسة، نتيجة لتعدد المشكلات التي يثيرها وخاصة المشكلات المالية والإدارية، ويلاقى اهتماماً كذلك من جانب علماء المعلومات على مستوى البحث والدراسة، ذلك هو شكل «الدورية» فبعد مناظرة لغوية طريفة بين المصطلحات التي تدور على السنة المتخصصةين بشكل يصل إلى حد الترادف، ينتقل المؤلف بعد ذلك إلى تحديد مفهوم الدوريات والتعريف بأنواعها وأهميتها كل منهما وبيان مزايا وعيوب كل نوعية، وعرض لأهم البدائل المطروحة والتي تحاول تحقيق ما عجزت الدوريات عن تحقيقه، ثم ينتقل المؤلف بعد ذلك إلى الاقتناء ومشكلاته، واختيار الدوريات واجراءات الحصول عليها وأخيراً التعريف بأهم نظم الحصر الوراقى لها على المستويين العالمى والمحلى.

بعد هذين الفصلين عن اشهر واعرق مصادر المعلومات، ينتقل بنا المؤلف فى رحلة علمية ممتعة ليطلعنا على اهم وابرز القضايا الجارية، والاتجاهات السائدة - وخاصة من العقدين الأخيرين - فى مجال الاتصال العلمى بشكل عام، وبناء وتنمية المجموعات بشكل خاص، والتي تتمثل فى تزايد الاهتمام بما يسمى بالانتاج الفكرى الرمادى وهى تلك الأوعية التى تقف فى مرحلة وسط بين المنشور (الابيض) والمحظور (الأسود)، ويتمثل هذا الانتاج الفكرى الرمادى فى تقارير البحوث، والرسائل الجامعية، وأعمال المؤتمرات، وبراءات الاختراع، والمعايير الموحدة، تستغرق هذه الرحلة خمسة فصول من الكتاب، يخصص فيها المؤلف فصلاً

أساسيين، يشمل أولهما الفصول من الثالث حتى التاسع ويضطلع هذا القسم بمهمة وضع أوعية المعلومات بكافة اشكالها المطبوعة فى الاطار العام لنظام الاتصال العلمى، ويشمل القسم الثانى فى الفصول من العاشر حتى الخامس عشر ويضطلع بمهمة تقديم الجوانب الاجرائية الخاصة بتكوين وتنمية مجموعات المكتبات ومرافق المعلومات. هذا فضلاً عن الفصلين الأولين الذين جاءا كإطار نظرى وفلسفى للفصول التالية، حيث جاء أولهما كتمهيد عام وتعريف بنظام الاتصال العلمى وموقع المكتبات ومرافق المعلومات فى اطار هذا النظام ثم التعريف بالأسس العامة لتقسيم مصادر المعلومات، وعرض لانماط الافادة منها. أما ثانيهما فيتناول الاطار النظرى والفلسفى لسياسة وتنمية المكتبات.

فى القسم الخاص بأوعية المعلومات، يبدأ المؤلف - فى الفصل الثالث - بأعرق هذه الأوعية وهو الكتاب، ويتناول المؤلف بالدراسة والتحليل من حيث مكانه بين وسائل الاتصال العلمى، ثم يعرض لاهم تعريفاته وانواعه ثم ينتقل إلى دراسة مشكلات الحصول عليه وقضايا الضبط الوراقى الخاصة به ثم يقدم دراسة كمية مدعمة بالاحصاءات اللازمة التى تسجل الوضع الراهن لكل من الكتاب العربى والاجنبى من حيث نشره وتوزيعه وتأليفه وترجمته، ثم يختتم المؤلف هذا الفصل بعرض لقضايا اختيار الكتب فى المكتبات، ومسئوليته والتعريف بأهم المصادر التى تعين فى عملية الاختيار هذه.

ينتقل المؤلف بعد ذلك - فى الفصل الرابع - إلى شكل آخر من أوعية المعلومات شكل

مستقلاً لكل شكل من هذه الأوعية، وبنفس الترتيب. وتدور مناقشات المؤلف في هذه الفصول حول تحديد ماهية كل شكل من تلك الأشكال، والتعريف بطبيعته، وتحديد أهميته النسبية بين مصادر المعلومات، والتعريف بنظم الحصر الوراقى الخاصة، به، وسبل تتبعه والحصول عليه، ثم عرض لاهم قضايا ومشكلات اختياره وتزويد المكتبات ومرافق المعلومات به. ويقدر ما أفاض المؤلف في الدراسة والتحليل لمصادر المعلومات في هذه الفصول والتي استغرقت حوالى نصف الكتاب (٤، ٤٨٪ من حجم الكتاب) والتي سجل فيها اهم الاتجاهات والتطورات الجارية واهم النتائج التى اسفرت عنها الدراسات، بقدر ما تثير هذه المناقشات كثيراً من القضايا البحثية التى تستحق البحث والدراسة، والتى تعد على قدر كبير من الأهمية فى تحديد الاطار العام لنظم الاتصال التى تحكم ممارساتنا العلمية.

يبدأ بعد ذلك القسم الثانى من الكتاب والذى يشمل الفصول الخمسة الباقية من الكتاب - من الفصل العاشر حتى الفصل الخامس عشر - ويتناول جميع الجوانب الاجرائية والعملية لتنمية المكتبات. يبدأ المؤلف - فى الفصل العاشر - بأول هذه الاجراءات حيث يتناول أسس تنظيم العمل وتسلسل الاجراءات فى هذا القطاع، ثم عرض لبعض المشكلات التى تواجه المكتبات العربية فى اجراءات التزويد هذه. وفى الفصل التالى - الحادى عشر - يستطرد المؤلف حديثه عن امكانية استثمار امكانيات الحاسب الآلى فى هذا القطاع أو فى تلك العمليات

الاجرائية، وما يمكن ان يسفر عنه هذا الاستثمار من مرونة وسرعة فى الأداء، فضلاً عن الاقتصاد فى الموارد البشرية والمادية المتاحة التى كان من الممكن استنفارها فى تلك الاجراءات اذا ما تمت بالشكل اليدوى. أما فى الفصل الثانى عشر فيتناول المؤلف مصدرين من مصادر التزويد على قدر كبير من الأهمية وهما التبادل والاهداء من حيث طبيعة كل منهما، وامكانية الاعتماد عليهما فى عمليات التزويد، واهم الطرق التى تكفل إدارتهما ثم اهم الجوانب الاجرائية اللازمة لتنفيذهما. ثم ينتقل المؤلف الى الفصل التالى - الثالث عشر - ليتناول قضايا الاقتناء التعاونى وتقاسم الموارد، حيث يقدم لنا عرضاً تاريخياً لاهم التجارب والبرامج والمشروعات التى تم تنفيذها على المستوى العالمى فى هذا الصدد. ثم يتناول - بعد ذلك التعريف بسبل تنظيم عمليات واجراءات الاقتناء التعاونى، وتحديد اهم العوامل التى ينبغى على المكتبات أن تضعها فى الاعتبار عند تخطيط وتنفيذ برامج وخطط الاقتناء التعاونى.

أما الفصلان الأخيران من الكتاب، فقد استثمر فيهما المؤلف اهم ما كشفت عنه دراسات الافادة من الانتاج الفكرى، ودراسات الافادة من المكتبات، واهم المقاييس التى كفلتها لنا هذه الدراسات، حيث يقدم عرضاً جيداً لبعض الجوانب الادارية فى مجال تنمية المكتبات. وهى تقييم المكتبات من حيث اسسه النظرية وخطواته العملية، ثم يقدم عرضاً تحليلياً لاهم الطرق التى يمكن اتباعها فى تقييم المكتبات. ثم يختتم المؤلف فصول كتابه بالعمليات التى تستتبع عملية، التقييم

التي فرضتها ظروف الواقع المادى الذى لا يرحم، فضلاً عن تزويدهم بالاساليب المنهجية ما تكفل لهم الادارة المنظمة والموجهة لمواردهم حتى يستطيعوا ان يخرجوا من بين فكى المعادلة الصعبة التي أشرنا اليها فى صدد هذا العرض .

وإذا كان المؤلف يحرص على تسجيل اهم وأحدث الدراسات والبحوث العلمية التي اجريت فى سياق جغرافى يخرج عن نطاق عالمنا العربى، وإذا كان يحرص كذلك على التنويه والاشارة الى جهات البحث الساخنة فى المجال فانه بذلك يفتح آفاقاً جديدة للبحث والدراسة أمام الباحثين، ويستثير روح العمل، ويستفز الهمم لكل من يتطلعون الى استثمار المعلومات وخدمة قضاياها فى عالمنا العربى .

وخاصة التنقية والاستبعاد، فيعرض لنا المؤلف سياسه الاستبعاد، وأهم مبرراته ومعوقاته ومعايره، ويربط بين كل ذلك، وأهم مقاييس الافادة من الانتاج الفكرى مثل مقاييس التعطل .

واخيراً يختتم المؤلف كتابه بخمسة ملاحق تعكس فى مجملها اهم خلاصات ما انتهت اليه بعض دراسات الافادة من الانتاج الفكرى، بالاضافة الى بعض الملاحق الخاصة باحصائيات الكتاب العربى وتوزيعه الجغرافى واللغوى والزمنى .

هذا الكتاب الموسوعى عمل لا يعى قيمته إلا من تدارسه وتفحصه، فهو يقدم لكل العاملين والممارسين للعمل الميدانى بالمكتبات ومرافق المعلومات من الافكار والحقائق الموضوعية ما يعينهم على مواجهة المشكلات

